

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التربية الوطنية



السياسة الحكومية في مجال التربية الوطنية

أوت 2015

## أولاً- مقدمة

تندرج السياسات العمومية في مجال التربية في إطار التنمية البشرية وتتمحور حول مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين مردود منظومة التربية والتكوين بغرض الاستجابة، كما ونوعاً، لاحتياجات البلاد بشأن تأهيل الموارد البشرية.

يرمي المسعى الحكومي على الخصوص إلى دعم ديمقراطية التعليم وتحسين إصلاح المنظومة التربوية الذي شرع فيه سنة 2003، مع التركيز على التعليم الابتدائي كمرحلة ذات أولوية والمحافظة على الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال للاستفادة من تعليم جيد ووجيه وفعال وجامع، مترسخ في الهوية الجزائرية ومساعد على النجاح المدرسي.

يتعلق الأمر، قبل كل شيء، بمواصلة وتعزيز العمليات التي شرع فيها في مجال تعميق ديمقراطية التعليم قصد ضمان، ليس فقط المساواة حتى يستفيد الجميع من التربية، بل أيضاً تحقيق النجاح لأكثر عدد ممكن من التلاميذ، وذلك عن طريق تخفيض حالات الفشل الدراسي والتسرب المدرسي. من هذا المنطلق، يتعين مواصلة وعقلنة الجهود الكبيرة التي سبق أن بذلتها الدولة في مجال تكثيف شبكة المنشآت المدرسية وفتح المطاعم المدرسية والداخليات ونصف الداخليات، وتطوير النقل المدرسي والصحة المدرسية وتوسيع العمليات الخاصة بالتضامن المدرسي.

في هذا الإطار، تتخذ وزارة التربية الوطنية الإجراءات التي من شأنها:

### أ- ضمان الاستفادة المنصفة من التعليم، وذلك بـ :

- التعميم السريع للتربية التحضيرية لجميع الأطفال البالغين 5 سنوات بمساهمة القطاعات العمومية الأخرى والقطاع الخاص والحركة الجمعوية؛
- توسيع تعليم اللغة الأمازيغية إلى ولايات أخرى للاستجابة للطلب الاجتماعي في تعلم هذه اللغة؛
- وضع آليات محفزة لدعم تعليم اللغات الأجنبية، خصوصاً بولايات الجنوب والهضاب العليا؛
- تعزيز التكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن مقاربة إدماجية جامعة.

### ب- ضمان تطوير نوعي للتعليم وذلك بـ :

- تعزيز بعد الهوية الوطنية وتنمية المواطنة، سواء على مستوى الأنشطة المدرسية أو الأنشطة اللاصفية، انطلاقاً من مرجعيات تاريخية وجغرافية وثقافية مهيكلة، بغرض تقوية الوحدة الوطنية، في إطار إعادة كتابة المناهج وإصدار كتب مدرسية جديدة؛
- تركيز العمل البيداغوجي على تنمية كفاءات ومهارات لدى المتعلم مساعدة على التفتح الفكري والوجداني والاجتماعي بالتحكم في أدوات التحصيل الأساسية (اللغة العربية، الحساب، اللغة الحية) وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تحسين معايير التمدريس في مختلف مراحل التعليم لضمان أحسن الظروف للعمل البيداغوجي والممارسات التعليمية/التعلمية؛
- تعزيز إجراءات الدعم المدرسي، خصوصاً لفائدة الأطفال أبناء الأسر المعوزة، بهدف تقليص التسرب المدرسي.

### ثانياً- العمليات التطوير النوعي للتربية الوطنية

يتمحور عمل وزارة التربية الوطنية، ضمن منظور ضمان استفادة منصفة من التعليم وتطويره النوعي، حول ثلاثة ركائز هامة وهي التحوير البيداغوجي والحكمة الرشيدة واحترافية مستخدمي التربية عن طريق التكوين.

لذلك، فإن العمليات المسطرة يتعين إنجازها على المديين القريب والمتوسط.

## I-العمليات المبرمج تجسيدها على المدى المتوسط

### 1.1- في مجال التحويل البيداغوجي:

يشكل التحويل البيداغوجي أحد المحاور الأساسية للإصلاح لارتباطه بالممارسات في القسم. ويمر تحسين المردود المدرسي عبر اعتماد سلوكات بيداغوجية جديدة تتطلب تغييرات لا تقتصر على المحتويات فحسب، بل تهتم أيضا بتصورها، وتنظيمها، وتطبيقها، وتقييمها.

ينصبّ عمل وزارة التربية الوطنية على ما يلي:

- إعداد وتنصيب مناهج جديدة بشكل متدرج وإخراج كتب مدرسية جديدة (من الجيل الثاني) تعالج الاختلالات الملاحظة في المناهج الحالية بجعلها مطابقة للقانون التوجيهي للتربية الوطنية؛
- اعتماد عملية الضبط كأداة للانتقال من التوزيع السنوي للبرنامج إلى مسعى التدرج في التعلّيمات؛
- تقليص الأثر السلبي للتنقيط وتحسين التقييم البيداغوجي؛
- ترشيد واستعمال أمثل للزمن الدراسي بتطبيق 32 أسبوع دراسة فعلية؛
- تعزيز تغطية اللغة الأجنبية الثالثة في شعبة اللغات الأجنبية في طور التعليم الثانوي،
- مواصلة تعميم تدريس المعلوماتية في جميع المستويات والأطوار التعليمية؛
- ترقية شعبي رياضيات وتقني رياضي ( توجيه محكم)؛
- إدماج مفهوم الإرشاد عن طريق المناهج التعليمية وحصص الإعلام والإرشاد ضمن الأنشطة المدرسية.

### 2.1- في مجال الحكامة:

إن الحكامة الرشيدة باعتبارها رافعا هاما في تطبيق الإصلاح وقيادته تسمح بتعميم مسعى المشروع على كل مستويات تنفيذ السياسة التربوية، بالاستناد إلى التسيير التشاركي ومبدأ إلزامية النتائج وتحديث الوسائل بغرض تحسين أنماط التسيير البيداغوجي والإداري والمالي).

ويتعلق الأمر بتحديد المهام والمسؤوليات في مختلف المستويات (المستوى المركزي، الجهوي، المحلي، المؤسسة).

ويتمثل العمل في مجال الحوكمة بالخصوص فيما يلي:

- التحكم في آليات التوجيه نحو التكوين والتعليم المهنيين؛
- ترشيد استعمال الحجم الزمني للأساتذة.
- تنصيب كل من المجلس الوطني للبرامج والمجلس الوطني للتربية والتكوين؛
- تحسين الخدمة العمومية في قطاع التربية الوطنية بالتكفل الفعلي بانشغالات المواطنين وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- وضع نظام إعلامي مرقم يضمن عملية جمع المعطيات بطريقة نظامية ومؤمنة؛
- تنمية وتعزيز جهاز المراقبة البيداغوجية والإدارية والمالية، خصوصا بتنصيب مجلس هيئة التفتيش على المستوى الولائي؛
- مواصلة عمليات عصرنة التسيير البيداغوجي والإداري للمؤسسة التربوية بتوسيع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تعميم مسعى العمل بالمشروع على كل المستويات (المصلحة، المؤسسة،...) كطريقة لتنفيذ السياسة التربوية الوطنية بالاعتماد على التسيير التشاركي ومبدأ لزوم النتائج؛
- تطبيق ميثاق أخلاقيات المهنة واستقرار القطاع مع شركاء التربية الوطنية.

### **1.3-3 في مجال احترافية موظفي التربية الوطنية عن طريق التكوين:**

من المعلوم أنه لا يمكن لأي سياسة تربوية أن تتطور بدون سياسة تكوينية تجاه الموظفين. في هذا الإطار، فإن المخطط متعدد السنوات لتكوين موظفي التربية الوطنية سيركز على تعزيز القدرات الوطنية لتكوين المكونين في مجال هندسة التكوين والهندسة البيداغوجية وتعليمية المواد.

ويتعلق الأمر بالتحكم في المهارات التي لم تكتسب تماما والمرتبطة بالكفاءات المنهجية، في مختلف الأصعدة:

#### **1.3.1- على صعيد التكوين الأولي:**

إن الملمح المثالي للتأطير البيداغوجي بالنسبة لوزارة التربية الوطنية هو ملمح المتخرج من المدارس العليا للأساتذة. وقصد الاستجابة للحاجة إلى التأطير البيداغوجي في المنظومة التربوية، ستعتمد وزارة التربية الوطنية، بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بشكل خاص، إلى إعداد خريطة جديدة للتكوين بتوسيع الشبكة الحالية للمدارس العليا للأساتذة.

#### **1.2.3- على صعيد التكوين المتخصص والتكوين أثناء الخدمة:**

يتركز عمل وزارة التربية الوطنية على ما يلي:

- إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مضامين التكوين؛
- وضع أرضية رقمية للتكوين عن بعد على مستوى المعاهد الوطنية لتكوين موظفي التربية الوطنية.

#### **II-العمليات ذات الأولوية المبرمج إنجازها على المدى القريب:**

بالموازاة مع المحاور-الركائز الثلاث، سيُتسم عمل وزارة التربية الوطنية بإنجاز عمليات ذات أولوية على المدى القريب:

#### **1.2- على مستوى دعم الإصلاح:**

- تقييم تطبيق إصلاح المدرسة؛
- مراجعة وتحسين نظام التقييم البيداغوجي للمكتسبات المدرسية؛
- تقييم وإعادة تنظيم الامتحانات المدرسية.

#### **2.2- على مستوى الهياكل المدرسية:**

- إسراع وتيرة إنجاز برامج الاستثمار الجارية؛
- إعادة تأهيل المؤسسات التربوية، لاسيما المدارس الابتدائية؛
- مراجعة نمطية المؤسسات التعليمية.

#### **3.2- على مستوى تسيير الموارد البشرية:**

- إتمام عملية توظيف الأساتذة على أساس الشهادات لمختلف المراحل التعليمية (التكوين، التعيين...)
- مراجعة نظام التعويض لبعض أسلاك موظفي التربية الوطنية (أسلاك التأطير والتسيير المالي)؛
- تسوية الوضعيات المهنية لبعض الأسلاك بالجوء إلى الإدماج على وجه الخصوص.

#### **4.2- على مستوى التنسيق ما بين القطاعات:**

ضمان تنسيق وثيق مع:

- قطاع الداخلية والجماعات المحلية لتعميم التربية التحضيرية وسير المدرسة الابتدائية؛
- قطاع الشؤون الدينية لتعميم التربية التحضيرية؛
- قطاع التضامن الوطني للتكفل بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- قطاع الصحة والسكان بخصوص الصحة المدرسية وطب العمل؛
- قطاع التكوين والتعليم المهنيين لتطوير آليات توجيه التلاميذ؛
- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل توجيه التلاميذ والتكوين الأولي للأساتذة وتنمية البحث العملي في التربية من أجل تحسين جودة التعليم؛
- قطاع الشباب والرياضة لتنمية التربية البدنية والرياضية والرياضة المدرسية؛

- قطاع الموارد المائية والبيئة لدعم التربية البيئية في المسار الدراسي؛
- قطاع السكن والعمران لتسريع وتيرة إنجاز الهياكل المدرسية؛
- قطاع الثقافة لتنمية المطالعة في الوسط المدرسي.

## 5.2- على مستوى التشاور مع الشركاء الاجتماعيين:

- ضمان تشاور مستمر مع التنظيمات النقابية حول المسائل والملفات الحاسمة وخاصة حول ملف القانون الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية؛
- تعزيز التشاور مع أولياء التلاميذ بهدف تحسين ظروف التمدرس والمساهمة في ضمان جو ملائم في المؤسسات التعليمية؛
- تجسيد مشروع ميثاق أخلاقيات واستقرار القطاع من أجل رفاهية الجماعة التربوية.

## ثالثا- خاتمة:

إن التجسيد الفعلي لهذه الأنشطة يمر حتما عبر استقرار القطاع وتنمية الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والتنسيق ما بين القطاعات وتحميل المسؤولية لكل الفاعلين المعنيين.

إنه من الأهمية بمكان تجنيد الجماعة التربوية حول أهداف الإصلاح من أجل ترقية المدرسة الجزائرية إلى المعايير العالمية للجودة، وذلك بانتهاج سبل التواصل والشفافية والحكمة الرشيدة لتحقيق كل المشاريع الرامية إلى تنمية القطاع.